7.1 الخاتمة

تناولت الأطروحة دراسة الجوانب القانونية لحماية الوظيفة العامة من الفساد الإداري بمقارنة أسس وقواعد الشريعة الإسلامية في مكافحتها للفساد الإداري مع قانون دولة الإمارات العربية المتحدة وباقي دول العالم وذلك للخروج بأفضل صورة لاستخدامها في مكافحة الفساد الإداري في الزمن الحاضر .

ولقد حاولنا من خلال الأطروحة الإجابة عن أسئلتها والتي تناولت تعريف الفساد الإداري في الشريعة والقانون الوضعي، وما هي أنواعه وخصائصه والآثار المترتبة عليه ، وبينت من هم أطراف العلاقة في الفساد الإداري ، ووضحت نصوص تجريم جرائم الفساد الإداري في وعقوباتها في الشريعة الإسلامية وقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة ، وتطرقت كذلك إلى تبيان دور الشريعة الإسلامية وجهود دولة الإمارات العربية المتحدة لمكافحة الفساد الإداري دولياً وإقليمياً ومحلياً .

ولقد قام الباحث بتحديد هدفه في الأطروحة من خلال طرح فكرة إنشاء جهاز مكافحة الفساد الإداري بتفاصيل دقيقة من حيث إنشاء جهاز يحتوي على منشئات متكاملة تخدم بعضها وتسعى في حماية دولة الإمارات العربية المتحدة من جرائم الفساد الإداري ومواكبة تطورها الدائم .

وبعد كل ما سبق نستعرض أهم النتائج والتوصيات التي توصل لها الباحث من خلال هذه الأطروحة:

7.2 النتائج

1- تعتبر جرائم الفساد الإداري من أخطر الجرائم التي يمكن أن تمر على البشرية، ذلك لأنها جرائم تضرب عصب الدولة الرئيسي المتمثل في الأجهزة الإدارية التي تتولى مهام إدارة أموال وممتلكات الدولة العامة، والتي تستخدمها الدولة لخدمة شعبها، الأمر الذي يؤدي إلى تأخير أو تعطيل خطة نمو الدول مما يؤدي إلى تخلف الدول ودمار مؤسساتها.

2- تعاليم ديننا الحنيف الصحيحة أثبتت على مر العصور أنها أفضل طريقة أو سبيل لمكافحة الفساد الإداري والوقاية منه، وهي صالحة لكل زمان ومكان، حيث تمتاز بأنها تستهدف في المقام الأول الوقاية من جرائم الفساد الإداري عن طريق تقوية الوازع الديني في الخوف من ارتكاب الجرائم ومراقبة الله – تعالى – للمسلم في كل وقت عن طريق ملائكة يسجلون حسناتنا وسيئاتنا لمجازات المحسن ومعاقبة المفسد في الآخرة، وتستهدف في المقام الثاني أسلوب الترغيب والترهيب الذي يعتمد على ترغيب المسلم في الطاعات وترهيبه من المنكرات ومنها جرائم الفساد الإداري، الأمر الذي أثبت فاعليته في عهد الدولة الإسلامية.

3- لا تقل أهمية تنمية وتثقيف المجتمع لمكافحة الفساد الإداري عن إنشاء جهاز مختص لمكافحته، فالمجتمع يعد عنصر مهم جداً من عناصر مكافحة الفساد الإداري.

4- إن تنمية الوازع الديني وتثقيف الموظفين خاصة العاملين في القطاع العام بخطورة جرائم الفساد الإداري وتبني سياسة الترهيب والترغيب من خلال تشديد العقوبة على الفساد والتحفيز المادي والمعنوي للمبلغ تعتبر من الطرق والسبل الأصلح لإنقاذ الدولة من الفساد الإداري.

5- مكافحة الفساد الإداري تقوم على قدرة حكومة أي دولة ومؤسساتها على توفير الحياة الكريمة لمواطنيها أولاً، ثم صنع آليات مكافحة ووقاية قوية محاطة بضمانات عادلة لمكافحة آفة الفساد

الإداري بشتى صوره، وتسهر على نشر الوعي وتثقيف المجتمع ومشاركته في نتائج عملها، وتكون قادرة على توفير الحماية للشهود والمبلغين في قضايا الفساد الإداري، الأمر الذي سوف ينعكس على أمن المجتمع والاقتصاد اللذان يعتبران أساس تقدم الدول وشعوبها.

6- إن انتشار الفساد الإداري في أي دولة يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال وضعف الاستثمار فيها، الأمر الذي يضعف الدول اقتصاديا ويجعلها عاجزة عن كسب الأموال لإقامة المشاريع التنموية التي تخدم مواطنيها وتوفر فرص العمل.

7- من المشاكل التي تتفاقم عند انتشار الفساد الإداري هجرة أصحاب العقول والخبرات الذين تعول عليهم الدول في خططا التنموية ويصبح المجال مفتوح لتولي الفاسدين وعائلاتهم الوظائف العامة ويتحكمون بمصير هذه الدول.

8- مكافحة التضخم وزيادة أجور الموظفين عامل أساسي ومهم جداً من عوامل الوقاية من جرائم الفساد الإداري، حيث أن الدول بهذه الخطوة تضمن راحة شعوبها مادياً مما يجعل هذا الشعب يعيش في رفاهية تعده عن فكرة التكسب بطرق غير مشروعة.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

7.3 التوصيات

1- إنشاء جهاز مختص لمكافحة الفساد الإداري مستقل ولديه شخصية معنوية وميزانية كبيرة، ويكون جهاز متكامل بإدارته ومحاكمه ونيابته وقسم الإعلامي، يتولى وحده دون مشاركة أجهزة أخرى مكافحة آفة الفساد الإداري والوقاية منها.

2- يجب الاعتماد بشكل أساسي على القرآن الكريم وسنة نبينا المصطفى – صلى الله عليه وسلم – وتعاليم ديننا الحنيف عند صياغة القوانين الخاصة بمكافحة جرائم الفساد الإداري وكذلك عند وضع استراتيجيات جهاز مكافحة الفساد الإداري وخطة عمله، نظراً لأن القرآن الكريم وسنة نبينا محمد – صلى الله عليه وسلم – وتعاليم ديننا الحنيف أثبتت وبشكل واضح جداً أنها مناسبة لكل زمان ومكان في مكافحة جميع الجرائم وخاصة جرائم الفساد الإداري.

3- إنشاء أكاديمية يطلق عليها (أكاديمية مكافحة الفساد الإداري) تختص بتدريب موظفي جهاز مكافحة الفساد الإداري وصقل مهاراتهم لإخراج دفعة من الموظفين المختصين في مجال مكافحة الفساد الإداري، بالإضافة إلى عمل دورات إجبارية تثقيفية عن خطورة آفة الفساد الإداري وتوضيح أسس وطرق مكافحته والوقاية منه لجميع موظفي الأجهزة الإدارية في الدولة.

4- تشديد العقوبة السالبة للحرية على مرتكبي جرائم الفساد الإداري وتخفيف العقوبة على من يعترف بارتكاب هذه الجرائم، ويجب ضمان تنفيذ هذه العقوبات على جميع الفاسدين دون استثناء مهما كانت وظائفهم أو مناصبهم، فالأصل في القاعدة القانونية بأنها تطبق على الجميع دون استثناء.

5- تعزيز التعاون بين دول العالم في مجال مكافحة الفساد الإداري وفتح قنوات اتصال مباشر بين أجهزة مكافحة الفساد الإداري في دول العالم للتنسيق والتعاون فيما بينهم وتبادل الخبرات وتسليم المطلوبين دولياً في قضايا الفساد الإداري عن طريق هذه الأجهزة.

6- مكافحة التضخم الاقتصادي وتعديل سلم رواتب الموظفين العاميين لضمان توفير حياة كريمة تبعد هؤلاء الموظفين عن الحاجة للجوء إلى كسب المال بطرق غير مشروعة والخوض في عالم جرائم الفساد الإداري لتأمين حاجتهم.

7- إفساح المجال للباحثين في مواضيع مكافحة الفساد الإداري وتقديم كافة الدعم والتسهيلات لهم وحثهم على الإبداع في إيجاد الحلول لسد الثغرات التي يمكن أن يدخل منها الفساد الإداري لأجهزة الدولة الإدارية، مع تبني البحوث والدراسات الأفضل وتطبيقها.

8- استحداث آلية لحماية الشهود والمبلغين على قضايا جرائم الفساد الإداري مع تخصيص آلية لمنحهم حوافز مادية أو معنوية لتشجيع وحث المجتمع على مشاركة الدولة في مكافحة الفساد الإداري.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA